برنامج الأغذية العالمي

Programme Alimentaire Mondial

World Food Programme

Programa Mundial de Alimentos

المجلس التنفيذي
الدورة العادية الثالثة

روما، 21- 2002/10/25

مذكرات المعلومات

فرقة المهام المعنية بممارسات الجهات المانحة والتابعة للجنة المساعدة الإنمائية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

A

Distribution: GENERAL
WFP/EB.3/2002/INF/28
21 October 2002
ORIGINAL: ENGLISH

طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ. يمكن الإطلاع على وثائق المجلس التنفيذي في صفحة برنامج الأغذية العالمي في شبكة انترنت على العنوان التالي: (http://www.wfp.org/eb)

منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

1- تضم منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في عضويتها 31 بلدا يلتزم جميعها بالحكم الديمقراطي واقتصاد السوق. وللمنظمة تأثير عالمي وتربطها علاقات نشطة مع نحو 70 من البلدان الأخرى، فضلا عن المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني. وتعالج المنظمة القضايا الاقتصادية والاجتماعية بدءا من الاقتصاد الكلي إلى التجارة والتعليم والتنمية والعلم والابتكار. وتضطلع المنظمة بدور بارز في تعزيز الإدارة السليمة في الخدمة العامة والشركات. فضلا عن أنها تساعد الحكومات على كفالة سرعة استجابة المجالات الاقتصادية الرئيسية من خلال الرصد القطاعي. كما تساعد صانعي السياسات على اعتماد التوجهات الاستراتيجية عن طريق تحليل القضايا الناشئة وتحديد السياسات الفعالة.

2- وتضع المنظمة صكوكا وتصدر قرارات وتوصيات متفقا عليها دوليا لتعزيز مجموعة من الشروط المتفق عليها في المجالات التي يكون فيها الاتفاق المتعدد الأطراف لازما لقيام فرادى البلدان بإحراز تقدم في الاقتصاد العالمي. ومن الأهمية الحاسمة تقاسم فوائد النمو كما هو واضح في الأنشطة المرتبطة بالاقتصادات الناشئة والتنمية المستدامة والاقتصاد الإقليمي والمعونة.

3- والبلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تشمل إسبانيا وأستراليا وألمانيا وآيرلندا وآيسلندا وإيطاليا وبلجيكا وبولندا وتركيا والجمهورية التشيكية وجمهورية سلوفاكيا والدانمرك والسويد وسويسرا وفرنسا وفنلندا وكندا وكوريا ولكسمبرغ والمجتمعات الأوروبية والمكسيك والمملكة المتحدة والنرويج والنمسا ونيوزيلندا وهنغاريا وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان واليونان.

لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

4- لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي هي الهيئة التي تقوم من خلالها المنظمة بمعالجة القضايا المرتبطة بالتعاون مع البلدان النامية. وهذه اللجنة هي أحد المحافل الرئيسية التي تتعاون فيها الجهات المانحة الثنائية الرئيسية لتعزيز فعالية جهودهم المشتركة الرامية إلى دعم التنمية المستدامة. ويركز أعضاء اللجنة على الطريقة التي يمكن بها للتعاون الإنمائي الدولي أن يزيد من قدرة البلدان النامية على التغلب على الفقر والمشاركة في الاقتصاد العالمي وتعزيز النمو في القطاعين الاجتماعي والاقتصادي في المجتمعات المحلية. ويتوقع أن يكون لأعضاء اللجنة بعض الأهداف المشتركة، مفصلة في خطوط توجيهية، تنظم برامجهم في مجال المعونة.

5- ويشمل أعضاء اللجنة إسبانيا وأستراليا وألمانيا وآيرلندا وإيطاليا والبرتغال وبلجيكا والدانمرك والسويد وسويسرا وفرنسا وفنلندا وكندا ولجنة المجتمعات الأوربية ولكسمبرغ والمملكة المتحدة والنرويج والنمسا ونيوزيلندا وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان واليونان.

تنسيق أنشطة الجهات المانحة

6- رأى أعضاء اللجنة أن تكاليف المعاملات التي تتحملها الجهات المانحة والبلدان المتلقية تتزايد بتزايد المعونة المقدمة إلى البلدان، مما يلقي بجهد إداري هائل على عاتق البلد المتلقي الذي لا يتمتع في كثير من الأحيان بالقدرة المطلوبة. وتقترح البلدان المتلقية أن تتبع البلدان المانحة الإجراءات والممارسات المحلية للبلد المتلقي قدر المستطاع. كما توصي البلدان المتلقية بأن تقوم الجهات المانحة إما بمواءمة سياساتها وإما تنسيق عملها مع البلدان المانحة الرئيسية في قطاعات محددة. وقامت البلدان الشريكة بحث الجهات المانحة على دراسة مدى استدامة الأنشطة التي تمولها الجهات المانحة.

فرقة المهام المعنية بممارسات الجهات المانحة والتابعة للجنة المساعدة الإنمائية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

7- شُكّلت في عام 2000 فرقة المهام المعنية بممارسات الجهات المانحة والتابعة للجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لتقوية ملكية البلدان المتلقية من خلال بناء القدرات من أجل تعزيز النظم المحلية حيثما أمكن.

8- ويتعلق جزء من ولاية فرقة المهام بمراقبة العمل الجاري في مجال تبسيط ومواءمة إجراءات الجهات المانحة. ويشمل ذلك تبادل المعلومات، وتبادل الأفكار والخبرات، والتنسيق الوثيق مع عمل الأفرقة العاملة التابعة لبنوك التنمية المتعددة الأطراف والأفرقة ذات الصلة التابعة للشراكة الاستراتيجية لأفريقيا.

9- وأنشأت فرقة المهام التابعة للجنة المساعدة الإنمائية ثلاثة أفرقة فرعية معنية بما يلي (1) الإدارة والمساءلة والمالية؛ (2) الإبلاغ والرصد؛ (3) مرحلة ما قبل التنفيذ في دورة المشاريع. وتعمل هذه الأفرقة الفرعية الثلاث على مواءمة الأنشطة بين الجهات المانحة والحكومات والمستفيدين لدفع الجهود نحو تحقيق هدف محددة بتكلفة معقولة.

10- وأعد **الفريق الفرعي المعني بالإدارة والمساءلة المالية** وثيقة للمناقشة اشتملت على "إطار مفاهيمي" مقترح للتنسيق. وتقيّم الورقة أربعة ضوابط رئيسية للمعونة المقدمة إلى المشاريع، والمعونة القطاعية، والدعم العام للبرامج أو الميزانيات، وهذه الضوابط هي:

- بيئة المساءلة المالية
- القواعد المنظمة لاستعمال الموارد
- ترتيبات الإبلاغ
- الإخطار اللازم في وقت لاحق

11- كما قام هذا الفريق الفرعي بإجراء دراسات في المجالات التالية:

- ترشيد العمل التشخيصي في مجال الإدارة المالية.
- المعايير الائتمانية.
- التقارير والمراجعة المالية.

12- ويسعى **الفريق الفرعي المعني بالإبلاغ والرصد** إلى تحسين نظم الإبلاغ والرصد المتعددة.

13- **وللفريق الفرعي المعني بمرحلة ما قبل التنفيذ** برنامج رباعي يشمل:

(1) العمل التحليلي.

(2) إطارا مشتركا لتحليل المخاطر.

(3) إطارا منطقيا وإطار نتائج (ويعمل الفريق الفرعي في تعاون وثيق مع فريق العمل التابع للجنة المساعدة الإنمائية المعني بتقييم المعونة من أجل الاستعانة بإطار نتائج لتعزيز التنسيق).

(4) كفالة تحقيق قيمة مضافة من التمويل المشترك.

14- وتشمل "القواعد" الموحدة للمواءمة كما تحددها فرقة العمل ما يلي:

- الحكومة هي صاحبة وقائدة الهدف والعملية.
- وضع إطار محدد وإجراءات واضحة للمواءمة في مختلف المجالات.
- تقاسم مفاهيم المواءمة والنهج إزاء المساعدة الإنمائية الرسمية مع جميع أصحاب المصلحة.
- تنوع صور المواءمة (مثل المواءمة بين الحكومة وجهة مانحة واحدة أو بين الحكومة وجهات مانحة كثيرة).

الدروس المستفادة من المواءمة

15- عكفت فرقة المهام التابعة للجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي على إعداد ورقات مرجعية عن الممارسة السليمة في مجالات الأفرقة الفرعية الثلاث. وتسعى هذه الورقات إلى توفير توجيه عملي لكل الشركاء حول الطريقة التي يمكن بها للجهات المانحة أن تقوم مجتمعة أو منفردة بتحسين إجراءاتها التشغيلية، مما يفضي إلى زيادة ملكية البلدان الشريكة وتعزيز فعالية المعونة على المستوى القطري. ويوجد توافق في الآراء بين حكومات البلدان النامية الشريكة والجهات المانحة على الدروس العامة المستفادة التالية:

- عززت البلدان المعتمدة على المعونة من فعالية المعونة من خلال تنسيق ممارسات الجهات المانحة.
- يتحقق أكبر قدر من فعالية تنسيق المعونة عندما تتولى القيادة حكومة أحد البلدان النامية الشريكة.
- يمكن على الأرجح إدخال تحسينات معززة ومستدامة على أداء الحكومة عندما تتولى نظم الحكومة المضيفة إدارة المعونة.
- يلزم استعمال الموارد بصورة ملائمة من أجل تحقيق فعالية تنسيق التنمية، وهو أمر تقع مسؤوليته على الشركاء الخارجيين وحكومات البلدان النامية على السواء.

- يمكن للجهات المانحة أن تضطلع بدور محوري في العمل مع حكومات البلدان النامية الشريكة على التصدي لأوجه القصور في القدرة المؤسسية أو لغيرها من الثغرات التي تحول دون فعالية استعمال الموارد التعاونية.
- ينبغي النظر إلى تطوير نظم حكومية ملائمة باعتباره عملية متوسطة الأجل.
- يمكن لإجراءات الموائمة التي تتخذها الجهات المانحة أن تساعد على تخفيف العبء الواقع على كاهل حكومات البلدان النامية الشريكة جراء عدم تنسيق ممارسات الجهات المانحة المتعددة.
- لا يوجد نهج واحد يناسب جميع البلدان. فتنفيذ المواءمة يجب أن يتكيف مع الظروف المحلية ومع القدرات المؤسسية المحلية.
- تتطلب المواءمة إرادة سياسية، وهي عملية بعيدة المدى.
- تعود المواءمة بالنفع على كل الأطراف المعنية.
- يمكن للصكوك التي تحفز المواءمة، مثل النهج القطاعية، أن تتسم بالفعالية.

الصلات مع العمليات الدولية الأخرى

16- تتفق فرقة المهام التابعة للجنة المساعدة الإنمائية مع عملية الأمين العام للإصلاح كما تعبر عنها المناقشات حول مواءمة وتبسيط برمجة التنمية. ويركز كلا النهجين على تحسين إجراءات المعونة بالنسبة للمانحين والمستفيدين ويؤكدان الدور الرئيسي للحكومة الشريكة في عملية التنمية.

17- ولاحظت فرقة المهام عمل الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا وأحاطت علما باهتمام البلدان الأفريقية بتحسين فعالية المعونة، كما أحاطت علما باهتمام صندوق النقد الدولي ولجنة التنمية التابعة للبنك الدولي بمواءمة إجراءات المعونة في الوكالات المتعددة الأطراف والوكالات الثنائية.

18- وتمخضت مشاورات فرقة المهام التابعة للجنة المساعدة الإنمائية مع الأمم المتحدة والبنك الدولي في يوليو/تموز 2002 عن تحديد فرصة مناقشة قضية المواءمة وفعالية المعونة على المستوى العالمي. ويتوقع التركيز، في أعقاب توافق آراء مونتيري، على زيادة فعالية المساعدة الإنمائية من خلال تحسين المواءمة وذلك في المناقشات التي ستدور في المنتدى الرفيع المستوى الذي سيعقد في فبراير/شباط 2003.

19- وسوف تكمل مختلف عمليات مواءمة المساعدة الإنمائية بعضها بعضا عن طريق زيادة الزخم لتحسين إجراءات المعونة والإسراع بها بالنسبة لجميع أصحاب المصلحة. يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات عن فرقة المهام التابعة للجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي على العنوانين التاليين:

www.oecd.org/dac/donorpractices

http://developmentgateway.org/node/95154/index.html